

جمعية «المفكرة القانونية» رأت أن قرار مجلس النقابة «سابقة خطيرة من شأنها أن تهدد مستقبلاً استقلالية المحامي» (الأخبار)



مع الإعلام حول القضايا الموكله بهم، ومخالفة النص الذي يمنعه من التحدث علناً عن أمور خاصة بموكليهم وخصوصهم (فتوش تحدث عن الدعوى المرفوعة بوكالته عن زوجة النائب والوزير ميشال فرعون، التي تلاحق الأخير وأحدى السيدات بقضية زنا).

يطرح القرار، الذي اتخذته مجلس النقابة، تساؤلات كبيرة عن مدى مشروعيتها، «فكيف يمكن للجهة (أي النقابة) المؤتمنة على حق الدفاع المقدس، أن تحرم أياً كان منه؟ وهل تقبل نقابة المحامين أن تنفذ الأحكام بحق المواطنين دون إجراء محاكمة عادلة يدافع فيها المتهم عن نفسه؟»، يسأل نقيب سابق للمحامين في اتصال مع «الأخبار»، ويضيف أن «الوظيفة الأساسية للنقابة صون حق الدفاع». نقيب سابق آخر رأى أن خسارة الشخص للاحترام والثقة لا تحصل بسبب حادثة واحدة، بل يجب أن يكون سلوكه ينم عن مسار تراكمي، وهو ما يطبق على المحامي فتوش، «فحتى لو رأى المجلس أنه سيد قضية، فإن خسارة محام لأحد شروط مزاوله المهنة، لا يعود تقديرها للمجلس، إلا إذا تبين وأثبت للعلن ذلك، فهذا القرار الإداري دقيق جداً ولا يمكن أن يتخذ على عجل أو في لحظة انفعال»، يقول النقيب السابق.

جمعية «المفكرة القانونية» رأت أن قرار مجلس النقابة «سابقة خطيرة من شأنها أن تهدد مستقبلاً استقلالية المحامي». وقالت إنها عبرت عن نقدها الدائم لهذا الرجل، الذي «يمثل أحد رموز النظام الذي نرفضه»، وهي تطالب بمحاكمة الرجل ومحاسبته على خلفية الاساءة للبيئة والمال العام والاعتداء على موظف عام، إلا أنها تطرح اليوم تساؤلات كبيرة عن مدى مشروعية اتخاذ قرار بشطب من دون محاكمة، ومن دون تمكينه من حق الدفاع، إذ «يقدر ما تجب محاكمة الرجل تأديباً وجزائياً ومحاسبته، بقدر ما يجب ضمان حقه بالدفاع». وخلصت إلى أن «قيام النقابة بخلاف ذلك يؤدي للأسف إلى إضعاف موقفها، وتعريض قرارها للابطال».

الخشية من افلات فتوش من العقاب عبر عنها أكثر من خبير قانوني، فاحالة فتوش على المجلس التأديبي كانت ستؤدي (ربما) إلى محاسبته، وقد تصل العقوبة إلى حد شطبه من جدول النقابة لفترة من الزمن، إلا أن «القرار الانفعالي» الذي اتخذته مجلس النقابة مباشرة، سيسهل أمام فتوش الطعن به أمام محكمة الاستئناف الخاصة بالمحامين، بحجة حرمانه حق الدفاع.

فالمحامي فتوش يُعد «لمرافعة غير شكل»، بحسب ما أبلغ نقيب سابق للمحامين، الذي رجح أن يكسب الدعوى سريعاً، لتكون النقابة قد أغلقت الباب أمام أي فرصة لمحاسبة فتوش على ما ارتكبه، وعلمت «الأخبار» أن اتصالات تجري حالياً بين عدد من أعضاء مجلس النقابة ونقباء سابقين والوزير فتوش بهدف اتمام تسوية تؤدي إلى تراجع النقابة عن قرارها الإداري، بعد أن يعتذر فتوش من النقيب، وبرغم أن فتوش رفض هذا الطرح، لكن المساعي ما زالت جارية.

تأديبي اداري، إلا أن 4 أعضاء من الحاضرين اعترضوا على ذلك، على الرغم من توافق الجميع على أن ما ارتكبه فتوش يستدعي محاكمته ومحاسبته. المعترضون هم عضوان من البقاع وثالث مرشح لمركز النقيب ورابع يمثل التيار الوطني الحر، هو جورج نخلة. في ظل هذا الانقسام، قرر المجلس اتباع الإجراءات النظامية، فجرى تكليف مفوض النقابة في قصر العدل الاتصال فوراً بفتوش لتعيين جلسة استماع إليه في أقرب وقت، وذلك تسريعاً للإجراءات، ولا سيما أن قرار احالة فتوش على المجلس التأديبي يعود إلى النقيب حصراً، بعد الإطلاع على محضر جلسة الاستماع. أضافت المصادر نفسها أن مفوض النقابة اتصل فعلاً بفتوش ليطلع على قرار المجلس، ولكن فتوش سأل مفوض النقابة عن طلب إليه أن يجري هذا الاتصال الآن، فردّ بان النقيب هو الذي طلب ذلك، فوجه فتوش شتيمة إلى المتصل ومن طلب منه الاتصال، قال «... فيك وبالنقيب»، ووصف نفسه بأنه «أقوى مشرع في الشرق».

### وجه فتوش شتيمة إلى مفوض النقابة وقال: «... فيك وبالنقيب»

«و» لا أحد يستطيع أن ينال مني». رد فعل فتوش اجرح المعارضين على قرار شطبه، فاتخذ القرار على عجل مراعاة للنقيب، ما عدا نخلة الذي اصر على عدم جواز اتخاذ مثل هذا القرار.

عقوبة الشطب الإداري المتخذة بحق فتوش استندت إلى ثلاث مخالفات قام بها: الأولى هي التعرض لمقام نقيب المحامين وأهانتته علناً، ما فسّر بأن فتوش خسّر ما يوجب بالاحترام والثقة (أحد شروط مزاوله مهنة المحاماة)، أما المخالفتان الثانية والثالثة فهما مخالفة التعميم المتعلق بمنع المحامين من التحدث

شخصي. فعلى خلفية «تطاوله على مقام نقيب المحامين»، خلال المؤتمر الصحافي الذي خصّصه للرد على ما أثير في شأن الاعتداء بالضرب والشتم على منال صو، سارع مجلس النقابة، يوم الجمعة الماضي، إلى عقد اجتماع للتشاور واتخاذ القرار المناسب. بحسب مصادر مجلس النقابة، جرى منذ البداية طرح قرار شطبه من الجدول العام كإجراء

### حسين مهدي

قرار مجلس نقابة المحامين في بيروت شطب المحامي (النائب) نقولا فتوش من الجدول العام من دون احترام الاصول، ولا سيما حق الدفاع، حول القضية التي يُلاحق على أساسها، من قضية اعتداء على موظفة عامة والاساءة إلى كرامة المواطنين والقضاء والمحاماة إلى قضية تار

## نقولا فتوش أنا أقوى مشرع في الشرق